A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/9/G/8
24 September 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة
البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة من البعثة الدائمة لجمهورية تركيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضيـــة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

تهدي البعثة الدائمة لتركيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويـــسرا تحياتها إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتتشرف بأن تُقدم آراءها فيما ورد من ادعـــاءات لا أساس لها ضد تركيا ضمن مساهمة العراق في تقرير الأمين العام المتعلق بحقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد (A/HRC/9/2) (انظر المرفق).

وستكون البعثة الدائمة لتركيا ممتنة لو تُعمَّم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة التاسعة.

المرفق

فيما يخص الجملة الأولى من الفقرة ٢٠

أزهقت المنظمة الإرهابية ما لا يحصى من أرواح المواطنين الأتراك نتيجة حملتها الإجرامية التي تشنها انطلاقاً من قواعدها في شمال العراق. وعلى تركيا مسؤولية حماية مواطنيها من هجمات المنظمات الإرهابية. وفي هذا الصدد، جرت محاولات دبلوماسية عديدة لحل مشكلة الوجود الإرهابي في شمال العراق. وفي غياب أي خيار ملائم آخر، اضطرت تركيا إلى اتخاذ بعض التدابير العسكرية التي استهدفت المنظمة الإرهابية تحديداً. ويُبذل في ذلك أقصى الاحتياط لتفادي وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وقد طُمئنت الحكومة العراقية على أن هذه التدابير ستكون ذات طابع مؤقت ونطاق محدود. وتظل تركيا من أشد المدافعين عن السلامة الإقليمية للعراق وعن سيادته ووحدته القومية.

فيما يخص الجملة الثانية من الفقرة ٢٠

ترى تركيا في المياه العابرة للحدود عنصراً مهماً في علاقات التعاون بين الدول المشاطئة. ولقد دافعت تركيا دائماً عن استخدام الدول المشاطئة الثلاث (تركيا وسوريا والعراق) لمياه حوض نهري الفرات ودجلة بطريقة عادلة، رشيدة ملائمة. ولذلك ترى أن التوصل إلى اتفاق بشأن تخصيص المياه فيما يتعلق بحوض نهري الفرات ودجلة ينبغي أن يشكل إطاراً لإدارة متكاملة للموارد المائية وبمشاركة الدول المشاطئة الثلاث. وفي سياق الخلافات المائية مع سوريا والعراق في الحوض المذكور أعلاه، لم تتجاهل تركيا قط مصالح جارتيها في الجنوب. وبالتالي، من الصعب فهم الادعاء الذي لا أساس له في الفقرة ٢٠ من التقرير بأن احتمال تقاسم المياه بين سوريا وتركيا قد يؤثر سلباً في العراق.

- - - - -